

الفصل الثاني

الرأي المعارض

الطرف الآخر في قضية نقل الأعضاء الآدمية من الحي إلى الحي ، ومن الميت إلى الميت إلى الحي هم أصحاب الرأي المعارض لذلك النقل بكل صوره ؛ سواء أكان بيعا أم تبرعا أم وصية أم انتزاعا ، والقائلون به ليسوا من الكثرة وعلو الصوت كأصحاب الرأي المؤيد للنقل ، الذين تحتفل بهم وسائل الإعلام على مختلف أنواعها ، ولكن ذلك أمر لا يؤبه له إن لم يكن الحق ظهيرهم كما قال الله تعالى حكاية عن طالوت والذين آمنوا معه حينما رأوا الكثرة الكاثرة من مقابلهم : " قال الذين يظنون أنهم ملاقوا الله كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين " (١) .

ومن ابرز القائلين بعدم جواز نقل الأعضاء الآدمية حسب ما وصل إلينا :

١- الشيخ محمد متولي الشعراوي :

أ - قال : " إن الإسلام يمنع تنازل المسلم عن أي عضو من أعضائه بالبيع أو الهبة أو الهدية لا في حياته ولا في موته ، لأن هذه التصرفات من تصرفات الملكية التي لا يملكها الإنسان في جسمه ؛ لا كله ولا بعضه ، لأن مالك الجسم كله هو الله تعالى (٢) .
ب- ما جاء في تفسيره (٣) لقول الله تعالى : " أمن يملك السمع والأبصار " (٤) قال : " الخلق والجعل قد يترتب عليهما ملكية ، لكن الملكية المنسحبة بعد الخلق والجعل تجعلك تنتفع بالأشياء ، وإنما لا تملكها ، لذلك قلنا [في] (٥) " أمن يملك السمع والأبصار " : هناك خلق ، وهناك جعل ، وهناك ملك ، فالخلق ملك ، والجعل ملك ، فهو خلق لنا

(١) الآية : ٢٤٩ من سورة البقرة .

(٢) صحيفة " الأهرام " ١٩٨٩/٢/٢٣ م . (نقلا عن رسالة " ماجستير " في الدعوة الإسلامية من كلية أصول الدين بالمنوفية) .

(٣) حلقة مسجلة للتلفاز المصري من برنامج : " الخواطر الإيمانية لفضيلة الشيخ الشعراوي " وقد سجلت على اسطوانة " سي . دي " ونقلنا عنها .

(٤) الآية : ٣١ من سورة يونس .

(٥) ما بين القوسين أضفناه احترازا عن خلط الآية بقول المفسر .

الأنعام وذلّلها وملكها لنا . وإذا قال ملك فملكه لا تنتهي لا حد أبداً سواء من الخلق أو الجعل بل يظل مملوكاً . وهذا ما قلناه في قضية نقل الأعضاء " .

٢- حوار مع الشيخ محمد بن صالح العثيمين ^(١) :

س - قضية نقل الأعضاء من القضايا الشائكة التي شغلت جموع المسلمين خاصة في الآونة الأخيرة والتبرع بالأعضاء وبيعها ، والوصية بعد الموت ، فنرجو من ساحتكم توضيح تلك القضايا ، وبيان حكم الشرع فيها :

ج - الذي أراه أنه لا يجوز نقل الأعضاء من إنسان لإنسان آخر لا في حياته ولا بعد الممات ، وقد نص فقهاؤنا - رحمهم الله - في كتاب الجنائز من كتب الفقه أنه لا يجوز أخذ عضو من الميت ولو أوصى به ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: " كسر عظم الميت ككسر عظم الحي " ولأن فتح هذا الباب يؤدي إلى مفسد ، كما نسمع عن خطف الأطفال الصغار في بعض البلاد ، ثم تقطع أعضاؤهم وتباع ، وسمعنا أيضاً أن الأطباء يتسرعون في الحكم بموت من مات دماغاً من أجل أخذ أعضائه ، ولا تخفي مفسدة ذلك ،

فالذي نراه أن هذا محرم ، وأنه لا يجوز أن يتبرع أحد بعضو من أعضائه ، ولا أن يوصي به ، وليس لورثته الحق في أن يتصرفوا في شيء من أعضائه . أهـ .

(١) مجلة " التوحيد " ، العدد الثامن - السنة السادسة والعشرون - شعبان ١٤١٨هـ / ديسمبر ١٩٩٧ م .